

وعضوي الكنيست دان مريدور وايهود اولمرت للغرض ذاته. وكان شامير يتوخى من ذلك ان يتمكن هؤلاء من اقناع شولتس بالعدول عن مبادرته، او على الاقل، عن فكرة المؤتمر الدولي المرفوضة من الليكود. وبالفعل، فبعد عودة الوفد من واشنطن، سرّبت اوساط في الليكود معلومات مفادها ان «فكرة المؤتمر الدولي قد ماتت» (عكيفا الدار، هآرتس، ١٩٨٨/٢/٢٦). لكن هذه النشوة لم تدم طويلاً؛ اذ عاد شامير وزعم ان الاميركيين لم يقولوا كل الحقيقة لمبعوثيه (يوتيل ماركوس، المصدر نفسه). وازدادت مصادر اخرى ان شولتس ومساعديه لم يكشفوا لمبعوثي شامير فكرة عزل المفاوضات، بشأن التسوية الدائمة، عن المفاوضات بشأن التسوية المرحلية ونتائجها؛ وانهم قد احاطوا فكرة «الحدث الدولي» بالكثير من الغموض (عكيفا الدار، المصدر نفسه). لكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، بل ان شولتس كتب في رسالته الجوابية على رسالة شامير، بشأن ادخال تعديلات عليها، أو رفض اجزاء منها وقبول اخرى، ان المبادرة الاميركية هي «صفقة رزمة»، اعدت بدقة وحذر شديد، وانها كل لا يتجزأ، وبالتالي لا مجال للغاء اجزاء منها. وبالنسبة الى اقتراح شامير بشأن سكان المخيمات، كتب شولتس، في رده، ان الاقتراح غير ملائم، لأن هناك ضرورة لايجاد حل سياسي. ولذا، لا بد من قبول مبادرته كما هي، اذا كانت هناك رغبة في التخلص من الوضع الحالي الخطير (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٤). واتسعت الهوة اكثر بين شولتس وشامير، اثر تأكيد الاول، في لقاء مع لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، وكذلك في لقاء مع ثلاثة من زعماء الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة، انه «اذا لم يقبل مبدأ ' اراض مقابل السلام '، فانه ليس مفيداً البتة الشروع في الجهود لاحياء مسار السلام». وازدادت شولتس ان هذا المبدأ ينطبق على جميع الجبهات وليس على سيناء فقط (المصدر نفسه).

ومع ذلك، واصل شامير جهوده لحمل شولتس على احداث تغيير في مواقفه قبيل بدء جولاته المكوكية على عواصم المنطقة، حيث ذكرت مصادر مطلعة في مكتبه ان الاتصالات مستمرة، في الايام الاخيرة، مع الولايات المتحدة، لتدارس افكار ومقترحات مختلفة،

شامير والليكود خلافاً لذلك. فوفقاً للمصادر الصحفية الاسرائيلية، اعرب شامير عن معارضته للمبادرة، في اثناء لقاء مع مورفي اوضح خلاله انه يعارض أي انحراف عن مبادئ اتفاقيتي كامب ديفيد، وعن الجدول الزمني المنصوص عليه فيهما بالنسبة الى تطبيق الحكم الذاتي؛ وانه يعارض المؤتمر الدولي. وازدادت شامير، في ذلك اللقاء، «ان هناك أهمية خاصة اليوم، في ضوء الاضطرابات [الانتفاضة] في المناطق [المحتلة]، لتطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية على طريق التسوية الدائمة» (هآرتس، ومعاريف، ١٩٨٨/٢/١٠). ويستدل من نشاطات وتحركات شامير والليكود، في اعقاب جولة مورفي، انهم في سباق مع الزمن؛ اما لحمل شولتس على التخلي، كلياً، عن فكرة جولته المكوكية ومبادرته (كما حصل في العام الماضي)، واما لحمله، على الاقل، على ادخال تعديلات على المبادرة تتسجم مع مواقف رئيس الحكومة وحزبه. وفي هذا الصدد، لم يكتف شامير بتبادل الرسائل مع وزير الخارجية الاميركية؛ بل أوفد بعض المقربين منه الى واشنطن لهذا الغرض. وعلى صعيد الرسائل المتبادلة، ذكر بعض المصادر الصحفية ان شامير أرسل الى شولتس رسالة طلب فيها منه ادخال تعديلات معينة على «رزمة» الاقتراحات الاميركية، مثل التخلي عن فكرة الافتتاح الدولي للمفاوضات، وعدم الاسراع ببدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، ما دامت صيغة الحكم الذاتي لم تحقق قدراً من النجاح. كذلك أشار شامير، في رسالته، الى ان اجراء انتخابات مبكرة في المناطق المحتلة سوف يؤدي، فقط، الى تدهور الاوضاع هناك، ودفعها في اتجاه التقدم نحو اقامة دولة فلسطينية مستقلة. واقترح شامير، على الادارة الاميركية، التمسك بصيغة كامب ديفيد بالنسبة الى التسوية المرحلية. واقترح، أيضاً، على شولتس ان تبادر واشنطن الى دعم اقتراحه القاضي بتجنيد موارد مالية ودعم دولي لتحسين اوضاع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ولاعادة تأهيل واسكان سكان المخيمات الفلسطينية في ظروف سكنية افضل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٤).

من ناحية أخرى، أوفد شامير الى واشنطن كلاً من سكرتير مجلس الوزراء، الياكيم روبنشتاين،